مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 02 عدد خاص ص.ص: 200-219

علاقة حقوق براءة الاختراع بالتنمية الاقتصادية وتأثيرها على البلدان النامية

Patent rights relationship with economic development And its impact on developing countries

زواوي رابح، جامعة الجزائر 1 (الجزائر) rabehzouaoui@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 01-05-2021 تاريخ قبول المقال: 07-05-2021

الملخص:

لا يستطيع أحد أن ينكر الدور البارز لبراءة الاختراع عبر التاريخ في دفع التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي وتحقيق أهم المقومات التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية، هذا أن الحماية القوية لبراءة الاختراع في أي دولة ما سواء المتقدمة أو النامية ستشجع على القضاء على الكثير من المشاكل وحل العديد من المعضلات التي تواجه التنمية وتوفر الجهد والمال والوقت وتحقق اكتفاء شامل خاصة في مجال الغذاء والزراعة والدواء ا وهي تعد كلها حاجيات أساسية لجميع دول التي أصبحت تعمل ضمن سياساتها على وضع براءة الاختراع في مقدمة أولوياتها، بسبب ماتوفره المعارف التقنية لبراءة الاختراع وبياناتها من حلول متزايدة أثرت بشكل واضح على التجارة والاقتصاد والتنمية، هذا ما جعلها تتبوأ ترتيب القضايا الهامة في العلاقات الاقتصادية وأصبح غيابها مصدرا للتوتر المتزايدة في العلاقات الاقتصادية بين الدول وعائق أمام تحقيق أي تنمية أوتطور.

الكلمات المفتاحية:– حقوق براءة الاختراع– التنمية الاقتصادية – العولمة الاقتصادية – الدول النامية.

Abstract:

No one can deny the prominent role of patents throughout history in pushing economic development at the international level and achieving the most important foundations on which economic development is based. This is that strong protection for patents in any country will encourage the elimination of many problems and solve many of the dilemmas facing Development saves effort, money and time and achieves comprehensive sufficiency, especially in the field of food, agriculture and medicine, which are all basic needs for all countries that have become, within their policies, placing the patent at the forefront of their priorities, due to the availability of technical knowledge of the patent and its data from increasing solutions that clearly affected trade. And the economy and development, this is what made it occupy the ranking of important issues in economic relations, and their absence became a source of increasing tension in economic relations between countries and an obstacle to achieving any development or development.

Keywords: - patent rights - economic development - economic globalization - developing countries.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 02 عدد خاص ص.ص: 200-219

مقدمة:

بعد خروج العالم من مأسي ودمارماخلفته الحرب العالمية الثانية إلتفت الدول إلى موضوع التنمية الاقتصادية ، فقد أخذ مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فقد ظهرت دراسات وتحاليل مختلفة للعديد من المفكرين الذين قدموا الكثير من النظريات والأساليب والسياسات وذلك بهدف البحث عن الوسائل والأساليب التي يتعين على الدول إتباعها لتحسين أوضاعها الاقتصادية.

ومن النتائج التي توصلت إليها الكثيرالدراسات ، تمثلت في أن التطورالاقتصادي المرتبط بتطور الاختراعات العلمية قد خلق فرصة لجميع الدول لمواكبة مجريات التنمية الإقتصادي ،فالمعرفة وتطويرها أصبح مرتبط بمدى حماية الدول لحقوق براءة الاختراع، فالدول التي توفر بيئة مناسبة للإستثمار في الاختراعات بما يخلق صناعات قائمة على التكنولوجية والتقنية ذاتية يمكنها أن الوصول الى تنمية إقتصادية محليا تغنيها على اللجوء الى الاستراد من الخارج وتفادي جميع تبعاته السلبية.

وموضوع حقوق براءة الاختراع ومواكبة للجهود الدولية التي تبذلها المنظمات العالمية في سبيل إنفاذ حماية هذه الحقوق عالميا، أصبح معترفا به في جميع البلدان منذ بداية القرن الماضي، إلا أنه في البلدان النامية قليلة منها من وضعت استراتيجية وطنية للملكية الفكرية وما قد تتضمنه من تدابير تشجع وحماية لهذه الحقوق بشكل فعال. ففي معظم هذه البلدان أنظمة الابداع المحلية هي ضعيفة في مجملها وتفتقر إلى آليات التكفل وبالتالي فإن الفائدة الديناميكية المستمدة من حماية براءة الاختراع تكون غير مؤكدة وغير فعالة.

وبالتالي فإن مقارنة وضعية هذه الدول ، مع الدول المتقدمة يتضح لنا أن الحاجة كبيرة جداً إلى تحسين حماية حقوق براءة الاختراع واستغلالها بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ويبقى التحدي بالنسبة لهذه الدول في هذه الحقبة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا، إستغلال الفرص لنقل التتكنولوجيا والتقنية وتطويرها محليا عن طريق الاستثمارفي إمكانيات مخترعيها والاهتمام بهم وتشجيعهم وذالك هو الطريق المؤدي للتنمية والتطور الاقتصادي، وخير مثال على ذالك المحاولات الايجابية لبعض الدول كجنوب أفريقيا والهند وماليزيا وأندنوسيا وتركيا...وغيرها من

الدول النامية التي إستطاعت أن تضع لها قدم داخل السوق العالمية ومنافسة الدول المتقدمة في إمتلاك التكنولوجيا وتطويرها.

ولأن المسلمات الاقتصادية تستدعي أن الاندماج الاقتصادي والاندماج في حماية حقوق براءة الاختراع على المستوى الدولي كما تتطلبه المنظمة العالمية للملكية الفكرية يتطلب توفر إمتلاك الامكانيات والوسائل التي تتيح فرص ذالك بين جميع دول العالم بالتساوي ، والوقع الاقتصادي يبين أن هناك تفاوت بين الدول في إمتلاك هذه الامكانتيات مما سيضع حتما جهود المجتمع الدولي في وضعية صعبة جدا فيما يتعلق بإمكانية إنفاذ حماية حقوق براءة الاختراع في جميع الدول وبنفس المستوى ،وهذا مايقودنا الى التساؤل إذ فكيف للدول النامية من مواكبة تطور التنمية الاقتصادية المرتبطة بحماية حقوق براءة الاختراع في ظل إنتهاج الدول المتقدمة سياسة قائمة على الاحتكار والهيمنة على هذه الحقوق؟.

المبحث الأول: حماية حقوق براءة الاختراع ودورها في التنمية الاقتصادية

الواقع وعلى مر التاريخ فرض تفاوت كبيرو واضح في مستوى إمتلاك مقومات التطوروالتنمية والنهوض الاقتصادي بين دول العالم ،ممأأدى إلى تقسيمها لمجموعات متفاوتة في مستوى التقدم والتنمية الاقتصادية، بين دول متقدمة تتوفر على نظام حماية قوي لحقوق براءة الاختراع ، يتناسب والمحافظة على مصالحها ومراكزها التنافسية والإبقاء على تفوقها الاقتصادي القائم على إمتلاك التكنولوجيا وكل مقومات العلمية والتقنية اللازمة للتطور، ودول نامية إمكانياتها ضعيفة ومنعدمة أحيانا في إكتساب المعرفة والتقنية اللازمة لدفع تنميتها وتطورها الاقتصادي ، إن تطبيق هذا التقسيم وترسيخ هذا التفاوت بين الدول أدى بالدول المتقدمة الى إنتهاج سياسة إقتصادية قائمة على الاحتكار والهيمنة على حقوق براءة الإختراع ،مما خلق عدم العدالة في الحصول على مقومات التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: مفهوم براءة الاختراع

تعتبر براءة الاختراع من إحدى الوسائل الهامة التي تمكن المخترع أوصاحب الاختراع من الاستفادة من اختراعه، وبالتالي تحقيق الإبداع والتطور التكنولوجي، وهي في نفس الوقت أداة حماية له. ولمعرفة ذلك لا بد من التعريف بهذه الوثيقة أولا، ثم بيان طبيعتها القانونية.

أولا: تعريف براءة الاختراع: لقد تعددت التعاريف بشأن براء الاختراع، وعلى هذا الأساس سنحاول إيراد بعض التعريفات التي جاء بها الفقه بهذا الخصوص.

يعرف البعض [1] براءة الاختراع بأنها" شهادة تمنحها الدولة للمخترع يكون له بمقتضاها حق استغلال واحتكار اختراعه ماليا بنفسه أو بطريق التنازل للغير وخلال مدة محددة وبأوضاع معينة. " ويعرفها آخر[2] بأنها:" الشهادة أو السند الذي يحدد الاختراع ويرسم أوصافه، ويمنح حائزه الحق القاصر عليه في استغلاله والحماية المقررة قانونا"[3]، وهناك من ذهب إلى أنها عقد التزام مرافق عامة بين المخترع والإدارة تقدم فيه الدولة حماية إستئثارية للاختراع مقابل إشباع حاجة من حاجات المرافق العامة 3بينما اعتبرها البعض مكافأة تقدم للمخترع على جهوده، وكشفه عن اختراعه ليفيد الجماعة.[4]

ويحق لمالك البراءة تقرير من الذي يجوز له أو لا يجوز له الانتفاع بالاختراع المشمول بالبراءة خلال مدة حمايته، وكذلك يجوز له التصريح لأطراف أخرى أو الترخيص لها بالانتفاع بالاختراع وفقا لشروط متفق عليها، كما يجوز له بيع حقه في الاختراع لشخص آخر ويصبح بذلك المالك الجديد، وعند انتهاء مدة البراءة يؤول الاختراع إلى الملك العام، ويبطل بذلك الحق الاستئثاري للمخترع.

كما تعرف بأنها:" وثيقة تنشئها السلطة الحكومية المحلية تحمل أوصافا الاختراع وترتب له وصفا قانونيا تجعله في حمى عن كل تجاوز" كما عرفت بأنها:"هي عبارة عن سند مسلم من طرف الدولة، ويكون بموجبه لصاحب الاختراع حق احتكاري مؤقت باستغلاله شريطة أن يقوم ببعض الالتزامات."

وتعرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية OMPI البراءة على أنها "حق استئثاري" يمنح نظير اختراع يكون منتج أو عملية تتيح طريقة جديدة لإنجاز عمل ما، أو تقدم حلاً جديدا لمشكلة ما، وهي تكفل بذلك لمالكها حماية اختراعه وتمنح لفترة محدودة (20 سنة على العموم)، وتتمثل هذه الحماية بموجب البراءة في أنه لا يمكن صنع أو الانتفاع من الاختراع، أو توزيعه، أو بيعه لأغراض تجارية دون موافقة مالك البراءة.

ثانيا: الطبيعة القانونية لبراءة الاختراع: ان تحديد الطبيعة القانونية لبراءة الاختراع كانت و لازالت محل جدل فقهي كبير بين الفقهاء اذ تباينت و اختلفت ارائهم الى اربعة اتجاهات فمنهم من ينظر ايها

على انها عقد ، و منهم من يرى انها قرار اداري منفرد ، و منهم من يرى انها عمل كاشف و اخريين عمل منشئ. و سوف نتطرق الهم كما يلي :

أ :البراءة عملا منشئا لحق المخترع في احتكار استغلال اختراعه في مواجهة الكافة خلال مدة معينة محددة ، فهذا الحق لا يثبت له بمجرد اكتشافه لابتكار معين و إنما يثبت له بمجرد حصوله على البراءة ، يعني ان الاثار القانونية التي تترتب للمخترع من حماية قانونية و حق الاختراع لا تبدأ الا من تاريخ منح البراءة و يتضح من هذا ان البراءة ليست عملا مقررا و كاشف لحق سابق و انما هي منشئة للحق .

ب: البراءة عمل كاشف لحق المخترع : بالنسبة لهذا الاتجاه يرى ان المخترع يكتسب الحقوق و الحماية لاختراعه بصفة تلقائية و ان البراءة ما هي الا وسيلة لتقرير و كشف هذا الحق الذي هو موجود و سابق و ليست منشئة له.

ت : البراءة عقد بين المخترع و الدولة : لقد اعتبر هذا التجاه "ان السند الممنوح للمخترع يجد مصدره في اتفاق ارادتيين هي ارادة المخترع الذي يكشف اختراعه و ارادة المجتمع الذي يضمن للمخترع احتكارا مؤقتا لاستغلاله " بيد ان هذا التعريف غير كاف في حد ذاته اذ لا يبين بصورة دقيقة طبيعة هذا السند ، كما ان القول بأنه لما يوافق المخترع على كشف اختراعه بواسطة الادارة مقابل حقه في الاحتكار لا يكفي لاعتبار انه تم ابرام عقد بين المخترع و الادارة لانه ليس للادارة حرية في ابرام العقود فهي ملزمة باحترام النصوص القانونية التي تحدد مجال تدخلها .كما تعتبر المبادئ العامة الخاصة بالعقود غير قابلة للتطبيق على البراءة اذ يخالف وضعها القانوني القواعد الاساسية المتعلقة بابرام العقود و خاصة القبول و الايجاب .[5]

ث : براءة الاختراع هو القرار الاداري الصادر عن الجهة المختصة للشخص الذي انجز اختراعا و قام باداعه لدى الجهة المختصة.

ومجمل القول، يمكننا أن نعتبر أن حق الملكية هو الخيار الأنسب لتكييف حق المخترع في ملكية البراءة باعتبار أن المخترع أو صاحب الاختراع ينفرد بسلطة مطلقة على اختراعه وذلك في حدود ما يسمح به القانون، وله أيضا الحق في استغلاله والتصرف فيه، فغالبية التشريعات المقارنة أقرت بذلك صراحة في نصوصها القانونية المنظمة لبراءات الاختراع.

المطلب الثاني: أهمية حقوق براءة الاختراع على المستوى الإقتصادي

لقد أصبح الاهتمام بحقوق براءة الاختراع ضرورة ملحة تدعو إليها جميع القوانين الداخلية والدولية على حد سواء فقد أضحت الاختراعات تشكل عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك فجميع الدول اليوم تسارع الزمن من أجل سن التشريعات المنظمة لحقوق براءة الاختراع بإعتبارها أصبحت ضرورة وحتمية لامفر منها يفرضها الواقع الاقتصادي العالمي.

أولا: مدلول التنمية الاقتصادية:

إختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية فيما بين الاقتصاديين والكتاب ، لكنها أجتمعت على أنها تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع المختلفة.

فقدعرفت على أنها هي:" تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستوى الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا وفضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن وعليه فإن الدول المتقدمة اقتصاديا هي تلك التي حققت الكثير في هذا الإتجاه، بينما تلك التي حققت تقدما ملحوظا في هذا الطريق هي ما يطلق عليها الدول المتخلفة أو الدول النامية اقتصاديا.[6]

وقد عرفها البعض بأنها العملية التي يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ، ويصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي والصناعي والمعرفي، وتصبح الوسيلة التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، هذا أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسة وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع والمسار التي تضع عليه الدولة سياستها التنموية من أجل التطور والنمو، وهذا ما يحقق الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة نصيب متوسط الفرد منه .

كما عرفت بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحوالنمو الذاتي.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية

تلعب التنمية الاقتصادية في سياسات الدول أدوارا ذات أهمية بالغة لارتباطها بكل مناحي الحياة وتتلخص هذه الأدوار فيما يلي:

1-رفع المستوى المعيشي: بحيث تسهم التنمية في الرخاء المعيشي وتنقل المجتمع من معيشة إلى أخرى تكون أحسن من سابقتها، وقد أعيد تعريف التنمية، ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة[7] ضمن اقتصاد يستمر بالنمو، وأدركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية بأن التنمية ليست قضية اقتصادية وفقط بل هي تمتد لتشمل الخريطة السياسة وشكل الحكومة ودور وأهمية الجماهير داخل كل مجتمع.

وحتى البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية، غير موقفه هو الأخر وبدأ ينظر نظرة أوسع وأشمل للتنمية، ويبن ويؤكد في تقاريره بأن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل ليشمل تعليما أفضل ومستوى أعلى من الصحة والتغذية، وفقرا أقل وبيئة أنظف وتكافئ الفرص وحرية فردية أكبر وحياة ثقافية أحسن، ووسط إنتاجي ابتكاري.[8]

2- وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول لنامية والمتقدمة: حيث أن التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية والتكنولوجية مع الدول المتقدمة، ومن هذه العوامل التي ساهمت في الفجوة نذكر ما يلي:

- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** ومنها مايلي :

-تبعية الاقتصاد للخارج.
-ضعف البنيان الصناعي والزراعي.
-نقص رؤوس الأموال.
-نقص الخبرة والمعارف التقنية والتطبيقية.
-انتشار البطالة بأشكالها المختلفة.

-استمرارية المديونية الخارجية.

-عدم وجود بيئة تحفيزية للابتكار وتطويره.

- **العوامل غير الاقتصادية:** ومنها ما يلي :

-انخفاض المستوى الصحي.

-سوء التغذية.

-ارتفاع نسبة الأميين.

-الزيادة السكانية الهائلة، الانفجار الديمغرافي.

-انخفاض مستوى التعليم.

-تغييب المؤسسات التعليمية والثقافية.

3- **التنمية الاقتصادية أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي:** حيث يجب أن تقوم التنمية على الاستقلال وعدم التبعية الاقتصادية، حيث أن الاستقلال السياسي لدولة ما لا يكفي ولا يرتب بالضرورة انقضاء حالة التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها، بل أن التعامل التكنولوجي المالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها[9]، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي وأهدافه العامة التي كانت مسطرة من قبل المستعمر لاعتبار أنه كان اقتصاد موجه لصالحها، ويجب إحداث تنمية حقيقة تعتمد على الذات باستغلال الموارد والطاقات والكفاءات المتاحة في هذه الدول النامية استغلالا صحيحا.

4- **تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل:** فالتنمية الاقتصادية تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا كثيرا ما لا يتحقق بالنمو الاقتصادي حيث بالرغم من أن عديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل للفقراء وهذا حتى يستفيد كل أفراد المجتمع الواحد من التنمية[10]، ويشتركوا في تحقيقها.

5- **تهتم التنمية بنوعية السلع والخدمات المنتجة:** حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية وقيمة ودرجة السلع والخدمات المنتجة، وتركز على التي تكون لها أهمية بالغة في الوسط المعيشي للسكان وهذا يكون بتوفير السلع والخدمات، بأحسن نوع وبأسعار مناسبة لذا تعمل على إدماج كل القطاعات التي تساعد على ذلك، ويكون من أهم هذه القطاعات إدراج الاختراعات المبرأة من أجل القضاء على مشاكل موجودة سلفا، بحلول أسهل وأضمن وهنا غالبا ما تكون البراءة موضوع استغلال عن طريق التراخيص الإجبارية[11]، وهذا في حالة عجز أو استحالة توفير المنتجين طريق الاستغلال العادي، وهذا ما يجعل بالدولة وهيئاتها كثيرة التدخل في مناحي التنمية وهذا أن غايتها هي المجتمع بصفة عامة.

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ودور براءة الاختراع في تطويرها:

إن براءة الاختراع أخذت الحصة الكبيرة في التحكم في التنمية، من خلال نظم الحماية والعناصر الأخرى المرتبطة بها كالزراعة والفلاحة والصناعات الدوائية والعلاجية، والتوسعة والإصلاح وكل المنشآت والعمليات التي تعتبر عنصر من عناصرها، فالمشاكل والعوائق التي أصبحت تصادف وتلاقي دول العالم أجمع، من زيادة السكان ونقص الموارد واحتكار البعض لمنتجات ومواد وعارف تدخل في مسار التنمية والتطور، هذا ما جعل بالدول العمل على ضرورة دراسة الانعكاسات والآثار التي ترتبها التنمية الاقتصادية ومحاولة التحكم في أسبابها والعوامل المؤدية لها، وهذا من أجل الحد منها.

المطلب الأول: انعكاسات التنمية وعوامل توطينها في البلدان النامية:

التنمية الاقتصادية ظاهرة من ظواهر العصر التي أولت لها غالبية الدول اهتماما بالغا لما لها من تأثيرات وانعكاسات على أمور وظواهر عديدة وهذا محاولة منها لتجاوز العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية، فالعديد من العقبات المحلية، وكذلك العوائق الخارجية والمتمثلة في وجود الدول الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية ويشكل فعلا عقبة في طريق الدول النامية لبعث التنمية الاقتصادية وتطويرها.

أولا: انعكاسات التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية لها إنعكاسات لا محالة على مجالات عدة في الحياة وهذه الانعكاسات وجب تبيانها فيما يلي:

1.انعكاسات التنمية الاقتصادية في المجال السياسي: إن الصورة الفعلية التي تُنَبِأُ أن الدولة تبسط سيادتها وتمارس سياستها بحرية تامة، هي سن القوانين والتشريعات وفرض النظم التي تتماشى وفق سياستها وأيديولوجيتها، فإذا تعارضت هذه التشريعات والقوانين مع ما يصدر عن المنظمات والاتفاقيات الدولية، فتصبح الدول في مشاكل عويصة تهدد سيادتها، حيث أن هذه الاتفاقيات والمنظمات تتحكم فيها قوى عالمية تسيرها وفق منظورها واحتياجاتها، فالتعديلات التي شهدتها قوانين الملكية الفكرية عامة ومنها براءة الاختراع على وجه الخصوص، جعل من الدول النامية تعدل قوانينها مع ما يتماشي مع النظم الدولية وهذا على حساب المصلحة الخاصة للدولة المعنية ما جعل من التنمية الاقتصادية في هذه الدول تعد ظاهرة مؤثرة قد تكون بوجه سلبي في العملية السياسية ومبادئها. كماأن ضعف الدولة في المجال الاقتصادي وعدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي يجعل من مسألة ضبطها لاقتصادها وتنميته مسألة تتدخل فيها قوى خارجية ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية المتعددة الجنسيات، والأسواق التجارية والمالية العالمية.[12]

2.انعكاسات التنمية الاقتصادية على المجال الاجتماعي والثقافي: إن عدم التحكم في طرق التنمية الاقتصادية ، يؤدي إلى سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية وإيجاد حالة اغتراب بين الفرد وتاريخه الوطني وانتماءه الحضاري، ويجعل منه دائما محل مقارنة بينه وبين فرد الدول المتقدمة، متناسيا المجهودات العلمية والتقنية والعملية التي يشارك فيها جل أفراد هذه الدول المتقدمة، كما أن فتح الباب أمام الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الأجنبية وكذا فتح الإعلام والتواصل بين دول العالم يجعل من الفرد يتبنى ثقافات غيره وهذا ما يؤثر في الهيكل الثقافي للدولة النامية.

3.انعكاسات التنمية الاقتصادية على التصنيف العالمي وتأكيد اللامساواة: التصنيف الدولي للبلدان يفرق بين دول نهضت بتنميتها وتحكم فيها فأصبحت دول تصدر وتهيمن وتحتكر أسس ومبادئ التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية وهذا لخلقها كل الميكنيزمات التي تؤدي إلى ذلك، ودول لا تزال تتخبط في التخلف محاولة منها الخروج من فجوة التخلف والتبعية وبناء اقتصاد وطني يعتمد على المقومات المحلية الذاتية، وهذا ما جعل بعالم اليوم تسوده فوضى في التنظيم وتوزيع المواد الأولية واستغلالها، وعدم تكافئ في الثروة والتطور التكنولوجي وتدفقه، بوجه خلق وعمق من تكافئ

الفرص وغيب كل السبل التي تحد من اللامساواة وجعل التوزيع العادل للثروات والقدرات داخليا وخارجيا، وقد أصدرت الأمم المتحدة قرار رقم 176/63 بهذا الشأن حيث نص على: (... **وإذ يساورها بالغ القلق إزاء عدم كفاية التدابير المتخذة لتضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخل البلدان التي أدت، إلى عدة أمور منها زيادة حدة الفقر وأثرت تأثيرا سلبيا في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وبخاصة الدول النامية...)**، محاولة منها إلى رأب الصدع الذي أحدثته التنمية الاقتصادية ومقوماتها.

4. انعكاسات التنمية الاقتصادية على المجال الاقتصادي ومقوماته: التنمية الاقتصادية في حد ذاتها تؤثر في الجانب الاقتصادي ككل، حيث تهدف إلى إزالة كل العوائق الوطنية والدولية ونشر التكنولوجيا، وحرية التجارة وعولمة الإنتاج وزيادة دور المؤسسات المالية وتنظيمها، وزيادة الاندماج والتكامل بين الأسواق وتنظيم التنافسية وبناء أسس اقتصاد وطني قوي[13]، هذا ما يجعل في نظر بعض الاقتصاديين والكثير من فئات الدول النامية وتتهم أن التنمية الاقتصادية تحقيق عدم العدالة وتحمل العديد من المخاطر ونذكر منها:

- زيادة مخاطر انتشار الأزمات الاقتصادية بين بلدان العالم، حيث لم يعد هنالك اقتصاد في معزل عن التأثر بهذه الأزمات بشكل أو بأخر.
- زيادة إمكانية تعرض الاقتصادات الوطنية لظروف غير مواتية بسبب التغيرات التي تحدتها التنمية ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- وضع قيود على الاختيارات والبدائل المتاحة أمام الحكومات وراسمي السياسات الاقتصادية وهذا لأن بدائل التنمية تعطي اختيارات قليلة.
- تحدث التنمية نوع من التنافس بين دول العالم، وهذا أن الدول المتقدمة ترى في الدول التي تريد تحقيق التنمية نوعا من الاستقلال والاستقرار الاقتصادي الذي يجعل منها قوة اقتصادية.
- حودث نوع من عدم الاستقرار في الناتج ومعدلات التوظيف والأسعار في الدول النامية.[14]

كما أن الأزمات الاقتصادية وسرعة انتقالها من أهم مظاهر التنمية الاقتصادية، حيث يعرض التكامل الاقتصادي العالمي الاقتصاديات الوطنية للصدمات الخارجية، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادات الدول النامية من خلال تقلب الأسعار، وزيادتها في مجال المواد الاستهلاكية الأساسية.

ثانيا: العوامل المساعدة في توطين التنمية الاقتصادية في الدول النامية: التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى تحتاج إلى عوامل عديدة ومختلفة من أجل الانطلاق في تثبيت البرامج المساعدة فيها وكذا توطينها، والتي تحوي براءة الاختراع ضمن عناصرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1.الاستثمارات الأجنبية عامل لتمويل التنمية الاقتصادية: لا تتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدول النامية إن هي اكتفت بالاستثمارات المحلية الداخلية، وأمام هذا العجز فإنها تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية الفعلية.[15]

فالاستثمارات الأجنبية تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في البلدان النامية، إذا تمكنت هذه البلدان من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة خاصة أن هذه الاستثمارات تشكل مصدرا جيدا للحصول على رؤوس الأموال والمعارف والتقنيات من خلال ما تجلبه من خبرات ورجال مهنة وبرامج، والتي تمثل في مجملها محوراً أساسيا لأي برنامج تنموي في البلدان النامية.[16] ويفيد الواقع أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية والأمثلة كثيرة خاصة دول أسيا وأمريكا الجنوبية وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات .

2.التكنولوجيا عامل لتمويل عملية التنمية الاقتصادية: صارت التكنولوجيا من ضمن العوامل الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، فمستوى التطور التكنولوجي للدولة المعنية بالتنمية الاقتصادية يعتبر من أولى المواضيع التي تركز عليها الدولة عند وضع برامجها ومخططاتها الإنمائية، وهذا لما تشتمله التكنولوجيا من مختلف العناصر (من معارف ووسائل وتقنيات وبراءات اختراع وعناصر أخرى للملكية الصناعية)، ولما تشكله كذلك هذه العناصر من تأثير مباشر وجلب للطاقات ورؤوس الأموال والمعارف المساهمة في التنمية والمسهلة للعقبات والمشاكل التي تواجهها.

والملاحظ أن بعض الدول النامية والتي فشلت في عملية التنمية لا تلقى بالا كبيرا لهذا القطاع ولا تهتم به وهذا أنها لا تدعم البحوث والأعمال والفئات والأشخاص الناشطة فيه فلهذا كله دعت منظمة الأمم المتحدة لعقد عدة مؤتمرات عالمية من أجل بحث موضوع العلم والتكنولوجيا لأجل التنمية وأكدت على أهمية تطوير ودعم الطاقات العلمية والتكنولوجية للدول النامية، لتمكينها من استخدام العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية بغرض القضاء على عدم المساواة القائمة بين هذه الدول وبين الدول الصناعية في هذا المجال.[17]

3.المؤسسات الصغيرة والكبيرة والاستثمار الخاص المحلي عامل لتمويل التنمية الاقتصادية: الواقع يبن أن الدول التي أحرزت تقدما اقتصاديا والدول التي نجحت في التنمية أولت أهمية بالغة للمؤسسات الإنتاجية والصناعية على اختلاف حجمها وشكلها ووضعها داخل السوق المنافس وفتحت المجال للخواص للاستثمار في هذا المجال وخلق أنشطة جديدة أبدع فيها الخواص، وساهموا في إرساء قواعد التنمية وتطويرها، وهذا من خلال ما يضمه هذا القطاع من منافسة مشروعة، وما يحتويه من عناصر محركة لعملية التنمية أهمها براءة الاختراع التي تكون محور أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، هذا أن الاختراعات هي معيار التفرقة وعنصر القوة الذي تحدث به المؤسسة نقلتها النوعية ووفرة إنتاجها وتختزل بها الجهد والوقت .

4.الادخار والقروض عامل في تمويل التنمية الاقتصادية: إن السياسة الرشيدة للادخار لا بد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية فإن وجهت هذه الادخارات بنحو جيد واستغلت بوجه صحيح وتنموي، ساهمت في بعث وتطوير التنمية الاقتصادية، حيث أن هذا العامل يشجع على تنظيم التسيير وسد التبذير وترشيد النفقات واستغلال الموارد والمؤهلات غير المستغلة سابقا.

كما أن القروض هي من أكبر العوامل التي تعتمد عليها الدول النامية في بعث تنميتها الاقتصادية بشتى أنواعها ،فالدول النامية تهتم أكثر شيء بالدعم والتمويل المالي لتحقيق تنميتها الاقتصادية وهذا لما يمثله هذا العنصر من أريحية في تحقيق البرامج والسياسات التنموية، لذا تلجأ إلى العديد من الطرق من أجل توفير هذا التمويل هذا ما يدفع في كثير من الأحيان بهذه الدول إلى الوقوع في مشكل التبعية والقبول بشروط وتنازلات تعود بالسلب على اقتصادها وسياستها الداخلية[18]، لذا يجب توخي الحذر في هذه المسألة والاستعانة بالخبرات المحلية لتسيير هذه الملفات.

المطلب الثاني: واقع ومكانة حقوق براءة الاختراع في اقتصاديات الدول النامية

حماية براءة الاختراع تعد هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية ، وتعتمد الشركات والمؤسسات والدول على تطوير الاختراع وكل الاستثمارات المرتبطة به لتحسين قدرتها التنافسية في عالم يتجه نحو العولمة كما يوفر حلولاً للتخفيف من حدة المشاكل التي تظهر في كل القطاعات ،ومن ثم فإن التغلب على عوائق الاختراع ينبغي أن يكون من المهام الدائمة التي تنتهجها الدول في سياستها الإقتصادية.

أولا: سبل تحديد التفاعل بين براءة الاختراع والتنمية الاقتصادية

تشير العديد من الدراسات إلى ان إصدار البراءات أصبح أمرا له دور محوري أكبر في استراتجيات غالبية الشركات المبتكرة والمهيمنة على الأنشطة الاقتصادية حيث يحلل خبراء الاقتصاد دور البراءات في مسار التنمية إذ حثهم على ذلك الارتفاع المسجل في نشاط إصدار البراءات وجوانبها الاقتصادية من خلالها مكانتها في الأسواق وقدرتها على تحقيق المنافسة في أسواق المنتجات،[18] من خلال تعزيز حقوق البراءات للمنافسة وتحقيق التوازن السليم، هذا ما يضمن المنافسة الشريفة التي تقي من الانتفاع المجاني الذي يقوض فرص تحصيل الفوائد من الاستثمار في البحث والتطوير، وتسمح بالمنافسة بين منتجات بديلة يحتمل حماية كل واحد منها عبر براءات مختلفة، وعلاوة على ذلك تعزز الخصائص التي توفرها براءة الاختراع مباشرة في قوى السوق إذ يُمَكِنْ شرط الكشف عن الاختراع،[19] الشركات الأخرى من استقاء المعلومات من اختراعات دول و شركات أخرى منافسة وتضمن مدة الحماية المحدودة أن تكون الايرادات الاقتصادية المرتبطة بالبراءات محددة زمنيا مما يحث الشركات التي تهيمن على الأنشطة الاقتصادية على البقاء في الطليعة بمواصلة النشاط الاختراعي، وهذا من خلال الحقوق الاستئثارية التي توفرها براءة الاختراع.

فمن خلال العديد من الدراسات الاقتصادية والخطط الانمائية التي تنتهجها الدول النامية أصبح واجبا عليها أن تضع دائما في الحسبان تطوير نظام البراءات لديها والذي أصبح يعد نظام اقتصادي بامتياز وحلقة الوصل بين تحقيق التكامل والاقتصادي وتنميته ،بما يساعد على توفير كل المنتجات

والمواد الضرورية واللازمة، للاكتفاء الذاتي وكسر الهيمنة المفروضة عليها خاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: خيارات وتحديات حماية حقوق براءة الاختراع في الدول النامية: إن عملية لتشجيع أهداف التنمية المستمدة يجب أن تعتمد الدول النامية على وضع وصياغة سياسة سليمة للملكية الفكرية تمكنهامن استخدام نظام حماية فعال لحقوق براءة الاختراع والقائمة على الاعتماد على عدة خيارت جد مهمة، وفي المقابل فالواقع يفرض عليها الكثير من التحديات والرهانات التي لابد لها من على بجد لمواجهتها للوصول إلى مستويات التنمية الاقتصادية الوقعة في الدول المتقدمة ، ويمكن تلخيص أهم الخيارات والتحديات فيما يلي[20]:

1- الخيارات :

- إقامة وتوطيد التحالفات والتنسبق والتعاون بين الدول النامية أمام الدول المتقدمة وداخل المنظمات الدولية مثل wto - wipo.

- دراسة الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاستفادة من الثغرات وحالات الالتباس (لاتتضمن تريبسTRIPS تعاريف معايير تسجيل البراءات.

- تصميم أنظمة مثالية لحماية حقوق براءة الاختراع وفقا لدرجة تطور الدولة وقدرتها من إستعمال التقنية والتكنولوجيا وتطويرهما.

- توظيف معايير تسجيل البراءة وفقا للمصلحة الوطنية.

- المساهمة بفعالية في هيئات وجالس ولجان المنظمات الدولية وفي أنشطة التعاون الدولية.

- تطوير وبناء الكفاءات الإدارية والتقنية المتخصصة في محال التريبس.

2- التحديات :

- مواجهة التسارع الأسي في براءات الاختراع وشمولها لكل الجوانب المتعلقة بالحياة والمواد الحيوية والمواد الجينية والتراث المعرفي.

- كيفية الاستفادة من الملكية الفكرية في التنمية مع مراعات الموارد المتاحة للبحث والتطوير.

- كيفية الاستفادة من إمكانيات الإبتكار الكامنة وحمايتها لتحقيق القيمة من الاصول غير المجسدة.

- كيفية تقليل زمن الوصول التجديد الجذري للسوق والاستفادة من التشاركية بين القطاع العام والخاص.

- كيفية الاستفادة من التشاركية عام وخاص ،وطني ودولي في مجال الصحة وتوفير الدواء للفقراء

- كيفية جذب الاستثمارات في البحث والتطوير والصناعة.

الخاتمة:

تعزز الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال ظهور جملة من العوامل من أهمها حصول أغلبية الدول على استقلالها وبداية اهتمامها بنهضتها وتطورها الاقتصادي، ومن ثم بدأ شيوع فكرة التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي وأضحى هذا الموضوع من الظواهر التي طرحت للنقاش والتحليل على مستوى الدراسات العلمية، كما أصبحت الحكومات تولي أهمية بالغة لبحث وإتباع كل السبل التي تمكنها من مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في العالم ، فعالم اليوم أصبح يقسم على حسب درجة التقدم الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي ونسبة التحكم فيه مما يجعلها في موضع الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد العالمي الذي انتقل من الاقتصاد الموجه والمنغلق الى الاقتصاد الحر والمفتوح ،و من أهم العوامل التي باتت تساهم بشكل كبير في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية في الدول نجد على رأسها براءة الاختراع التي اكتسحت المجال

الاقتصادي وفرضت نظامها على التنمية الاقتصادية وأصبحت من الأمور الحتمية لتحقيقها، فاستطاعت أن توفر كل متطلبات التنمية ،حيث تسارعت الدول لتشريع قواعد قانونية خاصة بحقوق براءة الاختراع بما يكفل للمخترعين حماية حقوقهم في إستغلال إختراعاتهم ويشجعهم على الاستمرار في الابداع وبهذا تضمن الدول توفير أحتياجاتها من الاختراعات في جميع المجالات محليا إعتمادا على أيادي محترعيها والاستغناء عن الاستراد من الخارج وتجنب كل المشاكل التي تتبع ذلك.

فقد أضحينا اليوم نشاهد تسابق محموم بين الدول المتقدة وغير مسبوق على إمتلاك براءات الاختراع عالميا ، لدرجة أن مؤشرتطور هذه الدول أصبح يقاس بنسبة تسجيل البراءات وبمدى ماتوفره كل دول من حماية لبراءاتهاعالميا،لكن الامر ليس نفسه بالنسبة للدول النامية التي لازلت تتخبط في العديد من المشاكل على جميع الاصعدة مما عطل من تنميتها الاقتصادية ولم يمنحها فرص النهوض وإمتلاك مقومات التطور الاقتصادي ،حتى أنها في الوقت الذي تتسابق فيه الدول المتقدمة على تسجيل براءات الاختراع عالميا ،لايزال موضوع حماية حقوق براءات الاختراع لديها لايعتبر ذا أهمية.

الهوامش:

1- فرحة زراوي صالح ،الكامل في القانون التجاري (الحقوق الفكرية)،ابن خلدون 2006،وهران ، ص 58 ،60

2 – القليوبي سميحة :الملكية الصناعية، الطبعة الخامسة، القاهرة، دار النهضة العربية2005، ص58

3 – الناهي، صلاح الدين :الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، عمان، دار الفرقان 1983 ،ص61

4- دوس، سينوت حليم :دور السلطة العامة في مجال براءات الاختراع .الإسكندرية :منشأة المعارف . 1983 .ص61 –

5- خليل، جلال احمد :النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية .الطبعة الاولى .جامعة الكويت . 1983 . ص66.

6- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياستها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص20.

7- عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن:أثر اتفاقية الجوانب التجارية للملكية الفكرية، مرجع سابق، ص33.

58-M.Todaro : Economic Development , Seventh Edition , Addison- Wesley, 2000, p15

9-مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص121.

10- également de contribuer au développement de la civilisation et au progrès de la société » … P. Roubier, théorie générale de droit, Paris 1946, p 146.

11 – مدحت القريشي ، مرجع سابق ،ص152-153.

12 – يوسفي كريمة: آثار العولمة على الدولة –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر، 201.-2011، ص 107.

13- علي لطفي: الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية –بحوث ودراسات–، مصر، 2008، ص 43-44.

14- محمد عبد العزيز عجيمةوآخرون: التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مرجع سابق، ص 340.

15- نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.، 2007، ص 464.

16- نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص471.

17- عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1986، ص 8 -9.

18- فرانسس غري: تقرير المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجوانب الاقتصادية للملكية الفكرية رؤى قديمة وأدلة جديدة، الفصل الثاني، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات الويبو، 2011، ص 88.

19-Aghion.P ;Bloom.N ; Blundell.R ; Griffith.R ; &Howitt.P : Competition and Innovation, An Inverted-U Relationship, Quarterly Journal of Economics, 120 (02), 2005, P 701-718.

20- محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، رسالة دكتوا ره، كلية الحقوق، جامعة أسيوط(مصر 2001) ص124.

قائمة المصادر والمراجع:

- فرحة زراوي صالح ،الكامل في القانون التجاري (الحقوق الفكرية)،ابن خلدون 2006،وهران
- القليوبي سميحة :الملكية الصناعية، الطبعة الخامسة، القاهرة، دار النهضة العربية2005،
- الناهي، صلاح الدين :الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، عمان، دار الفرقان 1983
- دوس، سينوت حليم :دور السلطة العامة في مجال براءات الاختراع .الإسكندرية :منشأة المعارف . 1983 .
- خليل، جلال احمد :النظام القانوني لحماية الاختراعات ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية . الطبعة الاولى .جامعة الكويت . 1983 .
- محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياستها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000

محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياستها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص20.

- عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن:أثر اتفاقية الجوانب التجارية للملكية الفكرية، مرجع سابق.
- مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

10- également de contribuer au développement de la civilisation et au progrès de la société » ... P. Roubier, théorie générale de droit, Paris 1946.

- يوسفي كريمة: آثار العولمة على الدولة –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق بن عكنون الجزائر، 201.-2011.
- علي لطفي: الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية –بحوث ودراسات-، مصر، 2008.
- محمد عبد العزيز عجيمةوآخرون: التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مرجع سابق.
- نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.، 2007.
- عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1986.
- فرانسس غري: تقرير المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، الجوانب الاقتصادية للملكية الفكرية رؤى قديمة وأدلة جديدة، الفصل الثاني، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات الويبو، 2011، ص 88.
- محمد عبيد محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، رسالة دكتوا ره، كلية الحقوق، جامعة أسيوط(مصر 2001) ص124

8-M.Todaro : Economic Development , Seventh Edition , Addison- Wesley, 52000.

-Aghion.P ;Bloom.N ; Blundell.R ; Griffith.R ; &Howitt.P : Competition and Innovation, An Inverted- U Relationship, Quarterly Journal of Economics, 120 (02), 2005.

-M.Todaro : Economic Development , Seventh Edition , Addison- Wesley, 2000,

- مجلة/revue de propriété industrielle Juillet – Aout 1982

- الموقع: www.kipo.ke.wipo.net

الموقع: - Convention de diversité biologique (CDB

- الموقع: www.wipo.com

- الموقع :http://www.grain.org/docs/sida-trips-2001-en.PDF

- البنك العالمي (2001أ) "التوقعات الاقتصادية العالمية والدول النامية 2002: جعل التجارة تعمل لصالح فقراء العالم"، البنك العالمي، واشنطن دي سي، الصفحة 133. المصدر: http://www.worldbank.org/prospects/gep2002/